غطت مراسم تسلم أولاف شولتس منصب مستشار ألمانيا على ما قاله عند أدائه اليمين الدستورية أمام البرلمان الأربعاء الماضى. لاحظ من دققوا ما قاله اختلافًا بسيطًا لكنه ذو مغزى عن النص الوارد في المادة 66 من القانون الأساسي, وهو (أقسم أن أكرس جهدى لرفاهية الشعب وتحقيق ما ينفعه ومنع الضرر عنه, واحترام القانون الأساسي وقوانين الاتحاد, والوفاء بواجباتي بضمير, وضمان العدالة للجميع وليُساعدنا الله, أو الله في عوننا . (الله في عوننا

لا يُؤمن شولتس بالأديان. وهذا معروف عنه منذ التحاقه بحركة شباب الحزب الديمقراطى الاشتراكى عام 1975. ورغم أن أغلبية كبيرة فى الحزب لا تشاركه هذا الموقف, أتيح له تولى مواقع قيادية فيه كما فى حركة شبابه من قبل, بسبب نشاطه الواسع. وساعده فى ذلك أنه تجاوز بسرعة مرحلة كان يُنظر إليه خلالها بوصفه اشتراكيًا أكثر من اللازم, وأعاد تموضعه ضمن الاتجاه الرئيسى الوسطى فى الحزب

وشولتس واحد من أقلية لادينية في حزبه, كما في الساحة السياسية الألمانية عمومًا وكان هذا واضحًا في أداء أعضاء البرلمان الجديد اليمين الدستورية لم ينضم إلى شولتس في إسقاط عبارة (فليساعدنا الله) إلا 6 من أعضاء حزبه البالغ عددهم 206, والكتلة البرلمانية لحزب الخُضر من أعضاء حزبه البالغ عددهم 206.

ويعنى هذا أن أقل من 17 فى المائة من أعضاء البرلمان (736), وأقل من تُلث أعضاء أحزاب الائتلاف, هم الذين اتخذوا هذا الموقف الدال على المدينى.

وهذا هو تقريبًا وزن اللادينيين في ألمانيا العلمانية بخلاف ما يعتقده كُثر فليس في العلمانية وفق مقوماتها الأساسية ما يؤدي إلى تقلص مساحة الدين في حياة الأفراد. ويعود تناقص هذه المساحة في بعض المجتمعات العلمانية إلى عوامل أخرى خاصة بكل منها العلمانية لا تحجب الدين عن المجتمع, بل عن السياسة وأنشطتها وتفاعلاتها فقط والحزبان المسيحيان في ألمانيا يدافعان عن قيم أخلاقية واجتماعية, ولا يتبنيان أي نوع من المسيحية السياسية سواء على المستوى الاتحادى حيث ينتشر نوع من المسيحية السياسية سواء على المستوى الاتحادى حيث ينتشر أحدهما, أو في ولاية بافاريا حيث ينشط الثاني